المجلة الأردنية للتاريخ والآثار
المجلّد ٩، العدد ١، ٢٠١٥م

ميزانية بلدية السلط لعام ١٩٢٣م، دراسة اقتصادية اجتماعية،

عيسى سليمان أبو سليم *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان حالة بلدية السلط عام ١٩٢٣م،استناداً إلى ميزانيتها المصدقة في ١٩٢٣/٣/١٨م. ترتكز الدراسة على مصادر أولية تتمثل بدفتر ميزانية بلدية السلط لعام ١٩٢٣م، الذي عثر عليه في مكتبة بلديتها. وقد يكون هذا الدفتر فريداً من نوعه في بلديات الأردن، إذ لم يتم العثور حتى الآن على دفاتر مشابهة له، ولم ترد معلومات عن بلديات أخرى في منطقة بلاد الشام مشابهة له في تلك الحقبة المبكرة. مما يعطي الدفتر ميزة فريدة من نوعها، من بين السجلات التي تم العثور عليها، وتوالى نشر بعض منها. تعرضت الدراسة إلى بيان وتحليل الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مدينة السلط ،التي عملت ضمنها البلدية، وتم عرض المنجزات التي استطاعت البلدية تحقيقها من خلال ميزانيتها.

الكلمات الدالة: السلط، بلدية، مالية.

المقدمة

يتكون دفتر ميزانية بلدية السلط عام ١٩٢٣م، الذي ارتكزت عليه هذه الدراسة من ١١٧ورقة مقياسها ٣٤×٢١سم، يميل لونها إلى الصفرة بسبب تقادم الزمن. كتبت بالحبر الأزرق السائل، بخط اليد. ويبدو أن الموظف الذي قام بتصنيف دفاتر البلدية لم يستطع تبيان حقيقة الدفتر،لأنه مشابه لدفاتر سجلات البلدية[١]، وسجلات غرفة تجارة السلط[٢]، كما أن خطوطه تشبه الخطوط التي كتبت بها قرارات المجلس البلدي، وغرفة التجارة، فسجل الكاتب على غلافه الخارجي عبارة(دفتر واردات البلدية يحتوي البدل الأصلي والواردات جميعها من الواردات المقننة والمصروفات المستحقة والغير مقننة (كذا) من الوارد والمصروفات باعتباره دفتر.... ١٩٤٣م).

إن دفتر ميزانية بلدية السلط عام ١٩٢٣م، ربما يكون الدفتر الفريد من نوعه على الأقل في بلديات الأردن، إذ لم يتم العثور حتى الآن على دفاتر مشابهة له، ولم ترد معلومات عن دفاتر من بلديات أخرى في منطقة بلاد الشام مشابهة له. مما يعطي الدفتر ميزة فريدة من نوعها، من بين

* قسم التاريخ، جامعة موته، الكرك، الأردن. تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/١٠/٢٢م، وتاريخ قبوله للنشر ٢٠١٥/٦/٤م.

١. إن أقدم سجل تم العثور حتى الآن يعود للعام ١٩٢٣ قام بتحقيقه هاني صبحي العمد، و محمد عبد القادر خريسات، السلط ملامح من الحياة اليومية للمدينة من خلال سجل البلدية للسنوات ١٩٢٣-١٩٢٠م، دراسة و تحقيق،منشورات البنك الأهلي الأردني،عمان،٢٠٠٣م. و سيشار له كما يلي:العمد و خريسات، ملامح.

٢. خريسات،محمد عبد القادر، و عيسى سليمان أبو سليم،سجلات غرفة تجارة السلط١٨٨٤-١٩٣٧م، دراسة و تحقيق،مؤسسة حمادة،اربد،الأردن،٢٠١٠م،و سيشار له كما يلي: خريسات و أبو سليم، سجلات غرفة تجارة.

© ٢٠١٥ عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

السجلات التي تم العثور عليها، وتوالى نشر بعض منها.

تناوب على كتابة دفتر الميزانية شخصان أولهما: إبراهيم سلامة الجراد النشيوات، وهو كاتب البلدية وأمين الصندوق فيها، الذي مارس عمله حتى تاريخ ١٩٢٣/١١/٨م، وفي مدة وظيفته تم تصديق الميزانية بتاريخ ١٩٢٣/٣/١٨م، ومن ثم تم تعيين فرحان قعوار مكانه[٣]، بموجب قرار مجلس بلدية السلط رقم٢٣٠تاريخ ١٩٢٣/١١/٦م، وهو الذي قام بإجراء المناقلات والتعديلات على دفتر الميزانية حتى نهاية العام المالي في ١٩٢٤/٣/٣١م، إذ اعتمدت البلدية وغرفة التجارة السنة المالية التي تبدأ بتاريخ ٤/١ من كل عام وتنتهي في ٣/٣١من العام التالي، واستمرت كذلك حتى تم اعتماد التقويم الميلادي عام ١٩٣٠م، الذي يبدأ في ١/١ وينتهي بتاريخ ١٢/٣١من كل عام[٤].

أما بشأن محتويات دفتر الميزانية فهي لا تقتصر على الواردات والمصروفات على المشاريع التي تولت البلدية انجازها، والرواتب التي دفعتها لموظفيها، وإنما تعدتها إلى الإعانات التي خصصتها للمحتاجين، ومصاريف الأمور الطارئة التي قامت البلدية بتغطية نفقاتها كما هو واضح من خلال البنود الواردة في الميزانية.

تنقسم بنود الميزانية إلى قسمين رئيسيين أولهما الواردات، وثانيهما المصروفات، وتحت هذين البندين تم إدراج المبالغ المالية المخصصة لكل منهما مثبتة برقم الوصل وتاريخه، وبيان المعلومات التفصيلية الخاصة بكل بند.

وتنقسم الواردات إلى قسمين رئيسيين: أولهما الواردات غير المقننة، التي هي عبارة عن مبالغ مالية غير محددة القيمة مثل مبالغ المخالفات التي يفرضها مفتشو البلدية على أصحاب المحلات والبسطات، ورسوم عقود الإيجارات، ورسوم الإنشاءات التي تتقاضها البلدية عند قيام المواطنين بتشييد منازل جديدة لهم أو ترميم القائم منها. ورسوم تصديق سندات الكفالة.

أما القسم الثاني من الواردات فهو الواردات المقننة أو المحددة القيمة، التي تتمثل بواردات الأقلام التي تطرحها البلدية للالتزام مع مطلع كل عام مالي مثل قلم الذبحية، والدلالة، والتزام سوق الخضار، والكازية وغيرها من الأقلام.

أما المصروفات فهي أيضاً مقسمة إلى قسمين رئيسيين: أولهما المصروفات الثابتة المتمثلة بالرواتب التي تدفعها البلدية لجهازها الإداري شهرياً، والمشاريع التي بدأت بها البلدية وهي محددة القيمة سنوياً. والقسم الثاني من المصروفات هو المصاريف الطارئة المتمثلة بالنفقات التي تترتب على البلدية نتيجة الزيارات، والاحتفالات التي تقيمها البلدية بالمناسبات المختلفة، مثل الأعياد الدينية والأعياد الوطنية.

و قد قام المجلس البلدي بإجراء مناقلات في المصروفات، نتيجة تحقيق وفر في بند مالي محدد،

---

٣. . فرحان خليل حنا قعوار (١٩٠٢-١٩٧٦م)،أتقن القراءة و الكتابة و الحساب،عمل كاتبا في بلدية السلط و غرفة تجارتها.العمد،هاني صبحي،أحسن الربط في تراجم رجالات من السلط،البنك الأهلي،٢٠٠٧م، ص: ٤٢٤. و سيشار له كما يلي: العمد، أحسن الربط.

٤. . خريسات و أبو سليم،سجلات غرفة تجارة: ١٠.

إلى بند آخر احتاج مصاريف إضافية، مثل التوفير الحاصل في صيانة دار البلدية، وبند المحروقات المخصص لدار البلدية الذي لم يتم استهلاك المبالغ المالية المحددة له، فضلاً عن التخفيضات التي أجريت طواعية على الرواتب مثل أجرة محامي البلدية.

يستنتج من دراسة دفتر الميزانية أن المحاسب بيّن الوضع المالي لكل بند من بنود الموازنة، بكتابة عبارة مسدد، وبيان القيمة المالية التي تم تسديدها، وبيان العجز الحاصل في حالة عدم الوفاء بقيمة الالتزام. إضافة إلى بيان الديون المترتبة للبلدية على الملتزمين، والمواطنين من سنوات سابقة، ومقدار ما تم استرداده.

نظمت الميزانية عام ١٩٢٣م بالقرش السوري الذي كان العملة الرسمية المعترف بها في إمارة شرقي الأردن، وتم تصديقها في ١٨ آذار من ذلك العام، ثم جاء التحول إلى اعتماد القرش المصري في النصف الثاني من العام نفسه ، إذ قررت الحكومة، بعد توقيع الاتفاقية الأردنية البريطانية، وبناء على طلب المستشار المالي البريطاني، التحول إلى اعتماد الجنيه المصري، باعتباره عملة رسمية متداولة داخل حدود الإمارة، وطلبت الحكومة وفق المادة الثالثة من قانون النقد، تعديل أسعار النقود المتداولة في السوق، وفقاً لسعر صرف الجنيه المصري[٥]. وقد جاءت نتيجة هذا التحول لصالح ميزانية البلدية، فقد تم تحقيق وفر مالي بعد تعديل سعر الصرف، وتم تثبيت الفرق في بنود الميزانية، كما تم اعتماد الميزانية بالعملتين السورية والإشارة إلى ما يعادلها في بعض الأحيان بالجنيه المصري، فيلاحظ أن "الخانة" اليمنى قد تم اعتمادها بالقرش السوري، و"الخانة" الواقعة إلى اليسار من دفتر الميزانية تم تسجيلها اعتماداً على سعر صرف العملة المصرية.

إن من يمعن النظر في ميزانية بلدية السلط يدرك؛ أن البلدية قد استطاعت تحقيق تقدم في مدينة السلط في مجال الخدمات، والإنشاءات. واستطاعت القيام بدور اجتماعي كبير، من خلال مخصصات مالية محدودة.

وقد مارس المجلس البلدي المهام الآتية وفقاً لقانون البلديات العثماني [٦]:

مراقبة الإنشاءات والأبنية، وإزالة الأبنية الخربة التي تهدد حياة السكان،و الإشراف على وسائل المواصلات مع تحديد أجورها، وإدامة نظافة البلدة، وتنوير طرقها، والإشراف على المتنزهات والأماكن العامة،و المحافظة على الأمور الصحية، مراقبة المكاييل والأوزان.

و للقيام بهذه المهام ضم المجلس البلدي إضافة للرئيس طاقماً إدارياً على النحو الآتي:كاتب وأمين للصندوق، ورئيس للمفتشين، ومفتشين، وآذن، ودلال، ومحامي (وكيل)، وصيدلية (فرمشية).

٥. الجريدة الرسمية عدد ٣ تاريخ ١٩٢٣/٦/١١م

٦. الدستور العثماني، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل،مراجعة خليل أفندي الخوري،٢ج، المطبعة الأدبية، بيروت،١٣٠١/٢،١٨٨٣م ج، ١،ص: ٤٣٠.

تشكلت واردات البلدية حسب دفتر الميزانية على النحو الآتي:

أولاً: الواردات

أ: قلم الذبحية، أعطت البلدية رسم الذبحية للمتعهد باكير حسن أبو الراغب، بكفالة احمد المبارك، لمدة خمسة عشر شهراً ابتداء من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣م ،على أن يقوم بدفع مبلغ وقدره ١٤٨٠ قرشاً سورياً، إضافة لمبلغ ٣٧ قرشاً سورياً. فدفع المتعهد المبالغ المالية للبلدية ابتداء من ١٩٢٣/١/٣٠م وحتى ١٩٢٤/٣/٢٥م، فبلغت ٢٢٧٥٥ قرشاً سورياً. وقد اخطأ الكاتب في عملية الجمع فقيدها على أنها ٢٢٠٢٢قرشاً سورياً وهي تساوي ١٨٠٠٠,٧١٠ قروش مصرية، مضافاً إليها ما حققته البلدية من أرباح، نتيجة التحول من استخدام القرش السوري إلى القرش المصري[٧].

ب: الطرود والمحازيم.

طرح التزام الطرود والمحازيم على عبد الرحيم بن منيب العمد (١٨٩٠م-١٩٦٠م)[٨]، وكفله جريس الخليفة المتري،بمبلغ قدره٢٧٨٨٠ لمدة ١٥ شهراً، ابتداء من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٣م، ويبدو انه استنكف عن هذا التعهد ابتداء من مطلع حزيران بسبب الصعوبات التي ظهرت في تلك المدة، بعد أن دفع مبلغ ٥٣١٣,٤٠ بارة من أصل المبلغ. فطرحت بقية المدة وقدرها عشرة أشهر على المتعهد فريد بكري، وكفيله ناجي بن إبراهيم مصطفى الشامي (١٨٩٨م-١٩٨٣م)[٩]، ليصبح المبلغ المتحصل١٥٦١٣ بارة من قيمة التعهد الأصلي.

واجهت البلدية مشكلة في طرح قلم الطرود والمحازيم، بسبب توقيع اتفاقية الجمارك بين الأردن وسوريا عام ١٩٢٣م، إذ بدأ تجار السلط يشكون من التعقيدات في التعامل بين السلط ودمشق. كما أدى تطبيق اتفاقية التجارة إلى ظهور عمليات التهريب، فبدأ المكاريون والتجار بسلوك طرق بديلة، بحيث يتحاشون المرور بالنقاط الجمركية التي تم تحديدها (البياضة) للتهرب من دفع الرسوم[١٠].

انعكس تطبيق اتفاقية الجمارك سلباً على حجم التبادل التجاري في المدينة،و على الملتزمين بنقل البضائع، إذ يلاحظ استنكاف ملتزمي الطرود والمحازيم عن التزامهم، مما دفع المجلس البلدي إلى تفويضه أمانة على البلدية. طرح الالتزام في بداية العام بموجب سند مصدق بتاريخ ١٩٢٣/١/٣١م،رقم ١٩٧/٤٢، لمدة ١٥ شهراً بمبلغ قدره ٢٧٨٨٠قرشاُ، وما تحقق منه حتى نهاية المدة بتاريخ ١٩٢٤/٣/١٣م يساوي ١٥٦١٣ قرشاً، ثم الغي الالتزام في الأعوام اللاحقة.

ج: بازار البلدية ورسم الكيالة.

طرح رسم "البازار" والكيالة بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٤م، على المتعهد حمد الله البديوي، وكفله مصلح العواد، بمبلغ وقدره ٢٧٦٧قرشاً و٢٠ بارة، مقسمة على النحو الآتي: ٢٢٥٠ قرشاً رسم

٧. الجريدة الرسمية عدد ٣ تاريخ ١٩٢٣/٦/١١م

٨. العمد،أحسن الربط،ص : ٣٤٢.

٩. المرجع نفسه، ص: ٥٢٥.

١٠. أبو سليم،عيسى سليمان،الحياة الاقتصادية في مدينة السلط١٩٢٣-١٩٣٠م، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار،م٢،ع٢ ، ٢٠٠٨م، ص: ٢١٣.و سيشار له كما يلي: أبو سليم،الحياة الاقتصادية.

البازار،و ٤٥٠ قرشاً رسم الكيالة، و٦٧ قرشاً و ٢٠ بارة رسم دلالية، ثم جرى تخفيض ما قيمته ٣٠٠ قرش من المبلغ بموجب قرار المجلس البلدي رقم ٧٥ بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٢٤م، بناء على أمر من رئيس الوزراء[١١]. يبدو أن السبب في هذا التخفيض عائد لبدء عمليات تصدير الحنطة لأسواق فلسطين الأكثر إغراء للمزارعين، لأنها تمكنهم من الحصول على أسعار أفضل من الأسعار التي تباع بها الحنطة في الأردن[١٢]، خاصة منطقة القدس ونابلس. وسعي المزارعين للحصول على النقد، مما يمكنهم من التغلب على احتكار تجار حبوب مدينة السلط ، وشرائهم الحنطة بالأسعار التي يفرضونها. كما يمكنهم من خلال تسويق منتجاتهم في فلسطين شراء احتياجاتهم الضرورية بأسعار اقل من الأسعار التي يبيع بها تجار مدينتهم.إضافة إلى أنهم يستطيعون من خلال الحصول على الأموال نقداً، تسديد ما عليهم من التزامات تجاه الحكومة مثل دفع الضرائب، وتسديد الديون التي تراكمت عليهم لتجار المدينة[١٣].

يضاف لذلك سبب آخر يتمثل في معارضة عشائر العدوان مع مطلع عام ١٩٢٣م[١٤]، وقدوم مفرزة من الجيش العربي وإقامتها في "البازار" مدة أربعة أشهر ابتداء من شهر حزيران١٩٢٣م، وبذلك تعطل عمل البازار، وتوقفت وارداته البالغة قيمتها ٦٠٠قرش حسب التعهد، فطالب المتعهد بالتعويض، وتم تعويضه بقيمة ثلاثمائة قرش أي نصف المبلغ على أن يدفع من المخصصات العسكرية[١٥]. أي أن المتعهد حصل على مبلغ ٦٠٠ قرش.

د: رسم الخضار

رسا رسم الخضار على المتعهد عفيف حمد الله النابلسي (١٨٧٣م–١٩٣٧م)[١٦]، وكفله عبد العزيز الفياض النابلسي، بمبلغ قدره ٣٠٧٥٠ قرشاً، لمدة خمسة عشر شهراً، وتم تسديد المبلغ كاملاً مع نهاية مدة التعهد في شهر آذار ١٩٢٤م. ربما يعود سبب الوفاء بقيمة التعهد إلى: أن زراعة الخضروات وتجارتها، قد ازدهرت في مدينة السلط بسبب وجود الينابيع في وادي السلط ، ووادي شعيب، التي زرعت حولها أصناف متعددة من الخضار والفواكه،إضافة لمنطقة الأغوار[١٧].

وجد سوق مختص جمعت فيه محلات بيع الخضار والفواكه، ابتداء من عام ١٩٢٣م، يمتد في المنطقة الواقعة بين سوق الحمام في الجنوب وسوق الاساكفة في الشمال [١٨]، ومنع البيع خارج السوق المحدد[١٩]. إن المنطقة التي تم تخصيصها لبيع الخضار والفواكه كانت ضيقة، لذلك منعت

---

١١. القرار غير وارد ضمن قرارات عام ١٩٢٤م.

12. Erskin, Mrs. ,Steuart, Trans Jordan some impression, Ernest Benn ,London ,1924, p: 20

١٣. سجل بلدية ١٩٢٤،قرار رقم١٢٣ تاريخ ١٩٢٤/٨/٦م

١٤. محافظة،علي،تاريخ الأردن المعاصر،عهد الإمارة،،الجامعة الأردنية،١٩٧٣م، ص: ٤٦– ٤٨.

١٥. سجل بلدية ١٩٢٣،قرار رقم ٢٤٥ تاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٢٣م.

١٦. العمد، أحسن الربط،ص : ٣٩٢

١٧. أبو سليم،الحياة الاقتصادية،ص:١٩٣.

١٨. سجل بلدية ١٩٢٣، قرار رقم ١٨ تاريخ ١٩٢٣/٤/١٦م

١٩. سجل بلدية ١٩٢٣،قرار رقم ٢٣ تاريخ ١٩٢٣/٥/٧م.

البلدية أصحاب المحلات من إخراج بسطاتهم خارج دكاكينهم أكثر من نصف ذراع، بسبب ما تشكله من إعاقة لحركة المرور[٢٠]. ونتيجة ضيق السوق تم التفكير بنقله إلى موقع آخر مناسب، فجاء اقتراح الحاكم الإداري بنقله إلى مخازن الجامع الصغير بعد استصلاحها، وجرى التحول إلى الموقع الجديد عام ١٩٢٤م[٢١].

هـ: إيجار دكان البلدية:

استأجر دكان البلدية الحاج درويش العالم، وكفله عبد العزيز الداود، بمبلغ قدره ١٤٣٥ قرشاً، تم تسديدها خلال خمسة أشهر، حيث انتهى الإيجار في شهر حزيران ١٩٢٣م، ليبدأ المستأجر الجديد التاجر قاسم كوكش[٢٢]، وكفيله اسعد كوكش، لمدة سنة هجرية ابتداء من ١ محرم١٣٤٢هـ/١٤/٨/١٩٢٣م، ولغاية ذي الحجة ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م،بمبلغ قدره ٢٣٢٢ قرشاً سورياً.

و: رسم الغاز

تعهده عبد الفتاح الفياض النابلسي، الذي كفله شقيقه عبد القادر الفياض النابلسي[٢٣]، بموجب سند مصدق بتاريخ ٢شباط ١٩٢٣م رقم٢٦٢/٥٩، بمبلغ قدره ٢٢٠٠ قرش سوري ابتداء من كانون الثاني ١٩٢٣م، إلى نهاية شهر آذار ١٩٢٤م.

وجدت في السلط طريق معبدة واحدة عام ١٩٢٣م، لسير السيارات، وهي التي ربطت المدينة بالعاصمة عمان. إضافة لطريق رئيسة تمر من جنوب المدينة، باتجاه مدينة القدس عبر نهر الأردن الى جسر الملك حسين، والتي أنشئت عام ١٨٦٧م[٢٤].

انعكس وجود الطرق المعبدة على تجارة المدينة مع المدن الفلسطينية، فاستوردت البضائع منها، ومن أوروبا عبر ميناء حيفا الفلسطيني[٢٥]، كما صدرت عبر هذه الطرق منتجاتها إلى فلسطين، إلى أن تم عام ١٩٢٩م، تنظيم النقل، بتوقيع اتفاقية تسيير السيارات بين الأردن وفلسطين[٢٦]. امتلك أهالي مدينة السلط السيارات، إذ تشير سجلات البلدية إلى أن عودة اليوسف امتلك سيارتين تحملان الرقم (٣) والرقم (٤)[٢٧].

إن التزايد في استخدام السيارات، قد انعكس على دخل البلدية، فقد أوكلت مهمة تحصيل السمسرة من السيارات، أمانة على مفتشي البلدية بمبلغ ٥٠٠٠ قرش، ابتداء من شهر كانون الثاني ١٩٢٤م، حتى نهاية شهر اذار١٩٢٤م، فتم تحصيل مبلغ ٤٢٣٠ قرشاً. ولهذه الغاية أصدرت البلدية تسعيرة

---

٢٠. سجل بلدية ١٩٢٤، قرار رقم ٥٩ تاريخ ١٩٢٤/٦/٥م.

٢١. سجل بلدية ١٩٢٤، قرار رقم ٩٠ تاريخ ١٩٢٤/٧/٧م.

٢٢. العمد،أحسن الربط،ص: ٤٤٠.

٢٣. نفس المرجع، ص: ٣٧١.

24. .Rogan, E.l. Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire ,Trans Jordan 1850-1921, Cambridge university press,1999,p;62.

25. Op, Cit, PP: 115-116

٢٦. الجريدة الرسمية عدد ٢٤٤ تاريخ ١٩٢٩/١٢/١م

٢٧. سجل بلدية ١٩٢٣،قرار رقم ١٨٩ تاريخ ١٩٢٣/١٠/٤م

تحدد أجرة نقل الركاب[٢٨].

ترتبط تعرفة أجور النقل بأسعار المحروقات، إذ يلاحظ أن تحديد الأجور يتم وفق أسعار المحروقات ارتفاعاً أو انخفاضاً. فعندما قررت الحكومة في مطلع شهر تشرين الأول عام ١٩٢٣م، إصدار تعرفة رسمية بأجور الركاب، عقد مجلس بلدية السلط اجتماعاً لدراسة التعرفة الجديدة، فوجد أنها مرتفعة جداً قياساً بالأسعار السائدة للمحروقات وقتئذ، فأصدر تسعيرة جديدة تتلائم مع أسعار المحروقات، ومخالفة للتسعيرة الرسمية[٢٩]. واستمرت البلدية تتقاضي تلك الرسوم حتى عام ١٩٢٤م، عندما قررت طرحها بالمزاد العلني، بحيث تحصل البلدية على نصف المبلغ المتحصل [٣٠].

كما قامت البلدية بتقاضي رسوم عن رخص للسيارات، التي قدرت بمبلغ ٢٥٠٠ قرش عن عام ١٩٢٣م، وأصدرت تعليمات القيادة بموجب القرار رقم ١٨٨تاريخ ١٩٢٣/٩/٣٠م.

ترتب على استخدام السيارات في النقل أن تم إنشاء مرافق لخدمة السيارات والركاب مثل الكراجات المعدة للانطلاق منها، فتم تأجير العريشة وهي فضلة طريق، لمتعهد نقل الركاب خليل الحاج محمود بديوي، الذي انشأ فيها مرافق لخدمة السيارات والركاب، بلغت تكلفتها ١٣٣٣ قرشاً[٣١]. أدى استخدام السيارات، ووجود طرق المواصلات المعبدة، إلى نشوء مرافق خدمة للركاب والسيارات، مثل الكراجات التي بدأت السجلات تشير إليها منذ عام ١٩٢٣م، كمراكز انطلاق واستقبال للركاب والبضائع.

ح: قلم الكازية:

انعكس استخدام السيارات في النقل إيجاباً على مختلف مرافق الحياة اليومية في مدينة السلط ، إذ تم الحصول على المحروقات من شركة شل لفلسطين المحدودة الضمان (The Shell Company Of Palestine)، التي مثلها في عمان جوزيف كيركبرايدJ.Kirkbride) [٣٢].فتم استيراد المحروقات إلى السلط من عمان، وقسم منها تم استيراده مباشرة عبر ميناء حيفا، ومن ميناء طرابلس في لبنان[٣٣].

تم تخزين كميات كافية من المحروقات في الكراجات، وقامت البلدية بفرض رسوم على هذه المادة، من خلال طرحها ضمن أقلام البلدية ابتداء من عام ١٩٢٣م، مما أدى إلى زيادة دخل البلدية، فالتزمها المتعهد عبد الفتاح الفياض النابلسي، وكفله أخوه عبد القادر الفياض النابلسي بموجب سند مصدق رقم٢٦٢/٥٩ بتاريخ ٢شباط ١٩٢٣م،بمبلغ ٢٢٠٠ قرش سنوياً، تم تحصيلها كاملة مع نهاية مدة الالتزام ١٩٢٤م.

---

٢٨. ابو سليم،الحياة الاقتصادية، ص: ٢٠٨.
٢٩. سجل بلدية ١٩٢٣، قرار رقم ٢٧٤ تاريخ ١٩٢٣/١٢/٩م.
٣٠. سجل بلدية ١٩٢٤،قرار رقم ٨٢ تاريخ١٩٢٤/٦/٢٩م
٣١. سجل بلدية ١٩٢٣،قرار رقم ١٠٧ حزيران ١٩٢٣م.
٣٢. الجريدة الرسمية عدد ٢٣١ تاريخ ١٩٢٩/٧/١م.
٣٣. سجل بلدية ١٩٣٠،قرار رقم ٢٧٠ تاريخ ١٩٣٠/٨/٢١م.(غير منشور)

أصبح قلم الكازية واحداً من مصادر الدخل الثابتة للبلدية، فيلاحظ الإقبال على التزامه بمبالغ مالية متصاعدة ابتداء من عام ١٩٢٧م، بسبب ازدهار حركة النقل في المدينة، فقد التزمها الحاج مصطفى الحمدان الخليفات[٣٤] بمبلغ مائة وثلاثين جنيهاً فلسطينياً [٣٥]، ثم التزمها عام ١٩٢٨م عبد الرحيم العمد ، بمبلغ مائة واثنين وسبعين جنيهاً فلسطينياً[٣٦]، كما التزمها عبد المجيد العزب عام ١٩٢٩م، بمبلغ مائة وواحد وتسعين جنيهاً فلسطينياً[٣٧]، ثم التزمها عام ١٩٣٠م، قاسم اسعد كوكش[٣٨] بمبلغ مائة وخمسة وتسعين جنيهاً فلسطينياً[٣٩].

ط: باج الحيوانات.

يعتبر باج الحيوان من مصادر دخل البلدية الثابتة، فقد طرح الرسم على إبراهيم الحسن وكفله احمد الفرج الطالب الدباس(١٨٥٠م-١٩٦٨م)[٤٠]، بمبلغ وقدره ٦٠٠٠ قرش، ورسم دلالية مقداره ١٥٠ قرشاً. فقد حددت البلدية سوقاً خاصاً لبيع الحيوانات، تشكل الأغنام القسم الأكبر من الحيوانات التي تباع فيه، ويعرف بسوق الحلال، ويقع في الساحة العمومية وسط المدينة، قرب ساحة العين. يقوم الجلابون بإحضار الأغنام من أصحابها سواء في ضواحي المدينة أو من القرى المجاورة، لبيعها في الموقع المخصص، مقابل دفع رسم مقداره قرش واحد عن كل رأس من الغنم يباع في السوق، يعرف هذا الرسم بالباج، الذي يتم استيفاؤه من المشتري، ويدفع لصندوق البلدية عن طريق ملتزم الباج.

يتضح من خلال تحليل المبالغ التي تمت جبايتها، وفق دفتر واردات البلدية، أنها كانت في تناقص فتم تحصيل مبلغ ٤٧٩٥ قرشاً مع نهاية مدة الالتزام لذلك العام. ويبدو أن الجلابين لجأوا للتهرب من دفع الرسوم المفروضة على بيع الأغنام، وذلك عن طريق شرائها من خارج السوق المحدد لبيعها، مما أدى إلى احتجاج الملتزم على هذا العمل، ولمعالجة هذا الوضع، قام المجلس البلدي باتخاذ عدة إجراءات هدفها ضبط عملية بيع المواشي في المدينة، فتم حصر عملية البيع والشراء في سوق الأغنام فقط[٤١].

و إمعاناً في تشديد الرقابة تقرر أن تحدد عملية البيع والشراء بيوم الجمعة ويوم الاثنين داخل السوق، أما إذا تمت عملية البيع في غير هذين اليومين فيجب أن يتم إعلام الملتزم، كي يقوم باستيفاء الرسوم المقررة. أما إذا تمت عمليات البيع والشراء خارج السوق من غير علم الملتزم، فالبلدية تجبى الرسم مضاعفاً. كما عملت البلدية على تقديم حوافز تشجيعية للشخص الذي يبلغ عن

٣٤. العمد، أحسن الربط ،ص: ٥٠٢.
٣٥. سجل بلدية ١٩٢٧، قرار رقم ١٥٢ تاريخ ١٩٢٧/٣/٣١م.
٣٦. سجل بلدية ١٩٢٨، قرار رقم ١٥٢ تاريخ ١٩٢٨/٤/٢م.
٣٧. سجل بلدية ١٩٢٩،قرار رقم ١٢١ تاريخ ١٩٢٩/٤/١م.(غير منشور)
٣٨. العمد، أحسن الربط،ص: ٤٤٠.
٣٩. سجل بلدية ١٩٣٠،قرار رقم ٩٩ تاريخ ١٩٣٠/٤/٢م.
٤٠. العمد،أحسن الربط،ص: ٣٥.
٤١. أبو سليم،الحياة الاقتصادية، ص:١٩٩.

إجراء عمليات بيع وشراء خارج السوق، إذ جاء في ذيل قرار المجلس: "أن كل من يبيع بغير هذين اليومين، أو يشتري بغير المكان المعين، ولم يخبر ملتزم الباج، ولم يدفع له الرسم المستوفى من تلقاء نفسه، وأُخبر عنه، يجازى[بدفع] الرسم مضاعفاً، ويعطى للملتزم الرسم المقنن (المقرر)، والنصف الآخر[يعتبر] نصفه إيراداً للبلدية ونصفه[الآخر] للمخبر، تأميناً لحقوق الملتزم وصيانة لرسوم البلدية"[٤٢]. ثم قرر المجلس البلدي الإعلان في اليوم الثاني بمنع بيع المواشي إلا في المكان المخصص لهذه الغاية "تقرر لدى مجلس بلدية السلط التنبيه لعموم الأهالي على أن كل من يوقف حيواناته بالساحة أو الأسواق أو بالطرق العمومية ....يغرم بدفع جزاء نقدي على كل رأس حيوان خمسة قروش، ورأس الماعز قرشان"[٤٣].

أما السبب الثاني لتراجع قيمة الباج فعائد لعملية تصدير الأغنام، إذ تمت عمليات تصدير للأغنام من المدينة إلى مناطق أكثر إغراء من حيث ارتفاع الأسعار، فقد برزت عمان كسوق استهلاكية، يمكن فيها تسويق المنتجات بأسعار أعلى من الأسعار السائدة في مدينة السلط ، فيلاحظ من خلال سجلات البلدية كثرة الشكاوى من تصدير الأغنام إلى عمان، مما يؤدي إلى نقص اللحوم، وينعكس بالتالي على ارتفاع أسعارها في مدينة السلط. كما صدرت الأغنام إلى فلسطين، منطقة الجذب الثانية، والتي تشكل السوق الاستهلاكية الأكبر، والأعلى سعراً.

ي: رسم الذبحية

يرتبط بالباج رسم الذبحية: وهو الرسم الذي تتقاضاه البلدية نتيجة قيام اللحام بالذبح في مسلخ البلدية، فقد وجد في مدينة السلط مسلخ منذ العهد العثماني يقع جنوب المدينة في منطقة عين الجادور، توقف العمل فيه خلال المدة ١٩١٨م-١٩٢٣م، فلجأ اللحامون إلى الذبح أمام دكاكينهم خلال تلك المدة، وهذا يفسر تراجع قيمة رسم الذبحية عام ١٩٢٣م. التزم قلم الذبحية عام ١٩٢٣م، باكير بن حسن أبو الراغب، وكفيله احمد المبارك بمبلغ قدره ٢٢٧٥٠ قرشاً، استطاع أن يدفع منها ٢٢٠٢٢ قرشاً مع نهاية مدة الالتزام.

أدركت البلدية خطورة قيام اللحامين بالذبح أمام دكاكينهم فجاء الاقتراح من طبيب الحكومة عام١٩٢٤م؛ بإيجاد مسلخ تحصر فيه عملية ذبح المواشي، فقد اقترح أن يتم ترميم مخازن الجامع الصغير[٤٤] المواجهة للبساتين من الجهة الجنوبية[٤٥] لاتخاذها مسلخاً، لكن المجلس البلدي رفض الموافقة على الموقع نظراً للأضرار التي تنتج عن وجود المسلخ في هذا الموقع، كالروائح الكريهة، والأوساخ فضلاً عن الذباب، فجاء اقتراح المجلس البلدي العودة للعمل في المكان الذي قررته

٤٢. سجل بلدية ١٩٢٣،قرار رقم٤٥ تاريخ١٩٢٣/٥/٦م.
٤٣. سجل بلدية ١٩٢٣،قرار رقم٤٧ تاريخ ١٩٢٣/٥/٧م.
٤٤. حول المسجد الصغير انظر: خريسات،محمد عبد القادر،و عبد الله مطلق العساف،عمارة المسجد الصغير(١٣٢٣-١٣٢٥/١٩٠٥-١٩٠٧م)، وزارة الثقافة،٢٠٠٩م.
٤٥. هي مدرسة عقبة بن نافع حالياً.

الحكومة العثمانية في منطقة عين الجادور، وأرسل الاقتراح للحاكم الإداري بغية الموافقة عليه[٤٦]. فجاء رد الحاكم الإداري موافقاً لرأي الطبيب، لذلك تقرر ترميم المخازن الكائنة تحت الجامع الصغير، واتخاذ قسم منها مسلخاً وتم تخصيص القسم الآخر من المخازن لبيع الخضار[٤٧]. فبدأ العمل في الموقع ابتداء من عام ١٩٢٤م[٤٨].

ك: رسوم رخص البناء

تعتبر رسوم رخص البناء من واردات البلدية المهمة، التي قدرت عام ١٩٢٣م بثلاثة آلاف قرش، تم تحصيل مبلغ ٢٥٦٠ قرشاً منها. ويبدو أن عدد البيوت قد ارتفع في المدينة مما دفع البلدية إلى إجراء إحصاء جديد عام ١٩٢٥م تبين فيه وجود حوالي ٨٤٣ بيتاً في المدينة، بنيت من مواد البناء التقليدية مثل الحجر والطين والقش[٤٩].

يتضح من خلال قراءة الأرقام الواردة في دفتر الميزانية، أن البلدية تقاضت رسوماً على إنشاء البيوت الجديدة في المدينة، فأشارت لذلك بأنه إنشاء. يبدو أن قيمة الرسم مرتبطة بمساحة البناء؛ فتراوحت قيمته بين٨٨ قرشاً كحدٍ أعلى للمباني التي من المحتمل أنها تحتل مساحة كبيرة، وبين ١٧ قرشاً كحدٍ أدنى. كما يستنتج من قراءة الأرقام الواردة في الدفتر أن البلدية تقاضت الرسوم من المقتدرين على الدفع. أما غير المقتدرين فقد تم تقدير أبنيتهم بقيمة اقل، ففرضت عليهم رسوماً رمزية قيمتها خمسة قروش، وأعفتهم من دفعها، فكتب بجانبها في دفتر الميزانية "مجاناً". أما ترميم المباني القائمة فتقاضت البلدية مبالغ مالية يشار إليها بأنها رسم تصليحة؛ يمكن القول أنها ثابتة قيمتها ٢٧,٥٠ قرشاً،مع مراعاة وضع المالك، فإذا كان فقيراً قدرت القيمة بخمسة قروش كحد أدنى، فيما وصلت إلى ٤٧ قرشاً كحد أعلى، ويبدو أن تلك القيمة مرتبطة بقدرة المالك المالية، وحجم الترميم الذي سيجريه على منزله.

و اللافت للانتباه في هذه المدة المبكرة من تاريخ الإمارة، ورود رسم في دفتر ميزانية البلدية يشار إليه بأنه استشارة بناء قيمته ١٣ قرشاً، من المحتمل أن المالك قام به قبل تشييده لمنزله، لبيان رأي المختصين في هذا المجال، خاصة مع وجود إشارة لمهندس تعاون مع البلدية مقابل أجرة قدرها ٥٠٠ قرش، تقاضاها لقاء إشرافه على تعمير عين ماء السلط. كما اعتمدت البلدية في المجال الهندسي على خبرة معلمي البناء المشهورين في مدينة السلط، مثل عبد الرزاق السيد[٥٠]، وعبد الرحمن كوكش[٥١]، وبكر حنون وغيرهم.

٤٦. سجل بلدية ١٩٢٤، قرار رقم ٨٩ تاريخ ١٩٢٤/٧/٧م.
٤٧. سجل بلدية ١٩٢٤، قرار رقم ١١٦ تاريخ ١٩٢٤/٧/٣٠م.
٤٨. سجل بلدية ١٩٢٤، قرار رقم ١٥٤ و قرار رقم ١٥٥ تاريخ ١٩٢٤/٨/٣١م.
٤٩. العمد و خريسات،ملامح،ص: ٢٥، ٣٤٩.
٥٠. العمد، أحسن الربط،ص: ٣٤٥.
٥١. نفس المرجع،ص:٣٢٠.

ل: رسوم تنظيف وتنوير البيوت والدكاكين.

قدرت ميزانية البلدية عام١٩٢٣م قيمة الواردات التي يمنك تحصيلها من رسوم تنظيف وتنوير البيوت والدكاكين، بما مقداره ١٣٧٥٠ قرشاً، موزعة حسب دفتر الويركو والتمتع المعتمد لدى البلدية، ومن المحتمل انه تم احتسابها على أساس ميزانية عام ١٩٢٢م، لذلك تمت الإشارة إليها بأنها واردات غير مقننة. ويستنتج من ذلك أن في مدينة السلط ٥٧٢ دكاناً وبيتاً مقيدة رسمياً في السجلات الحكومية. وبعد تصديق الميزانية في ١٩٢٣/٣/١٨م، تم رفع قيمة الرسم إلى ١٨٧٥٠ قرشاً أي بزيادة مقدارها ٥٠٠٠ قرش، موزعة بمقدار قرشين تدفع شهرياً عن كل بيت ودكان في المدينة، تحقق منها ٦٨٥٤ قرشاً بدل تنظيف. يمكن من خلال تحليل الواردات في بند التنظيفات، التوصل إلى عدد الدكاكين التقريبي، فقد بلغت الواردات عن تنظيفها ١٧٦٠ قرشاً، وعند تقسيم المبلغ على١٠ أشهر، التي أثبتتها وصول المقبوضات، وتوزيعها بواقع قرشين لكل دكان يتضح أن العدد ٢٢٠ دكاناً. مع ذلك يبقى الرقم غير دقيق، فقد أشار إحصاء عام ١٩٢٥مم إلى وجود ٢٠٧ دكاكين. ومن أيضاً المحتمل أن بعض التجار لم يقوموا بدفع المبالغ المفروضة عليهم، أو تم تأجيل دفعها إلى أشهر أو سنوات قادمة.

كما انه يمكن التوصل إلى عدد البيوت من خلال تحليل المبالغ المالية المقبوضة عن تنظيف البيوت وهو٥٠٩٤ قرشاً دفعت خلال تسعة شهور،مما يعني أن عدد البيوت ٢٨٣ بيتاً، مسجلة رسمياً في دفاتر البلدية، وهذا الرقم غير دقيق، إذ يتضح من بند آخر في الميزانية أن تحققات التنظيفات من شهر كانون الثاني ١٩٢٣م إلى نهاية السنة المالية في شهر آذار ١٩٢٤م، بلغت ٢٣٦٠٢ قرشاً، أي أن العدد كان ٧٨٦ بيتاً ودكاناً، ومن المحتمل انه اقرب إلى الدقة، إذ يشير إحصاء عام ١٩٢٥م إلى وجود ٨٤٣ بيت[٥٢]، يضاف إلى ذلك سبب آخر يتمثل بتقاعس بعض المالكين عن تسديد المبالغ المالية المترتبة على بيوتهم لأسباب متعددة.

شكلت الواردات من عقود الإيجار جانباً مهماً من واردات البلدية، وهي واردات غير ثابتة، فقد قدرت بموجب دفتر الميزانية بأربعة آلاف قرش، ولهذه الغاية صدر قرار المجلس البلدي رقم ٨١ تاريخ ١٩٢٣/٦/٩م، الذي نص على الطلب من أصحاب الأملاك، توقيع سندات إيجار مع المستأجرين، لدفع الرسوم المترتبة على العقارات حسب نسبة الإيجار، كي لا يكونوا عرضة لفرض غرامات باهظة عليهم مقدارها ٣% من قيمة الإيجار، و١.٥% أخرى يدفعها المستأجر، فتم تحصيل مبلغ١٨٧٥ قرشاً حسب ما ورد في دفتر الميزانية.

م: رسوم البسطات والفرشات

تقاضت البلدية رسوماً عن البسطات والفرشات التي انتشرت في مدينة السلط، من قبل باعة الخضار والخبز الذين عرضوا منتجاتهم في الشوارع والأزقة، نتيجة ضيق السوق القديم المحدد لبيع الخضار والفواكه، الذي يمتد من سوق الحمام جنوباً، إلى سوق الاساكفة شمالاً[٥٣].و سمحت البلدية

٥٢. العمد و خريسات،ملامح،ص: ٣٤٩.

٥٣. سجل بلدية ١٩٢٣م، قرار رقم ١٨ تاريخ ١٩٢٣/٤/١٦م.

لأصحاب تلك الأماكن بإخراج بسطاتهم خارج دكاكينهم نصف ذراع، بسبب ما تشكله من إعاقة لحركة المرور[٥٤]. واستمر الوضع حتى عام ١٩٢٤م عندما قررت البلدية استصلاح المخازن الواقعة تحت الجامع الصغير، ونقل سوق الخضار والفواكه إليها[٥٥]. ويبدو أن بعض الباعة لجأوا إلى عرض منتجاتهم على بسطات وفرش خارج السوق، فقامت البلدية بترخيصها،و قدرت رسوم ترخيصها بثلاثة آلاف قرش سنوياً، استطاعت البلدية تحصيل ما مقداره ٢٩٠٣ قروش، وقد يعزى ذلك إلى تشدد مراقبي الأسواق في ملاحقة أصحاب البسطات والفرشات.

ن: سندات الكفالة

قامت البلدية بإصدار سندات الكفالة أو الاقتدار التي تطلبها الحكومة من الأشخاص الذين يلتحقون بسلك الخدمة المدنية، أو سلك الخدمة العسكرية، ونظراً لعدم وجود غرفة تجارة في مدينة السلط عام ١٩٢٣م، تولت البلدية إصدار تلك الكفالات[٥٦]، بناء على قرار الحكومة الذي نص: على أن يستوفى مبلغ ٨ قروش عن كل كفالة لا تحمل قيمة مالية محددة، و٤ قروش عن كل كفالة قيمتها ١٠٠-١٠٠٠ قرش[٥٧]. فاصدر المجلس البلدي قراره رقم ٢٢٧ تاريخ ٨ آذار ١٩٢٣م، الذي نص على استحداث رسم جديد مقداره ٥ قروش يتم تحصيله من صاحب المعاملة، ويبدو أن البلدية قد تساهلت في تحديد قيمة الرسم مراعاة لوضع المواطنين المادي، وربما يفسر ذلك أيضاً بأن البلدية قد حددت الرسم قبل صدور الأمر الحكومي بتحديد قيمته، فتم تحصيل مبلغ ١٠٢٥ قرشاً. وقد فقدت البلدية هذا الرسم اعتباراً من شهر تموز عام ١٩٢٤م، نظراً لعودة غرفة التجارة لمزاولة عملها، وإصدار سندات الاقتدار[٥٨].

ص: رسوم غير ثابتة

شكلت الرسوم غير الثابتة جزءاً من واردات البلدية مثل بدل ختم الأوزان، فقد استخدم في المدينة نوعان من العيارات: النوع الأول عيار حجري، والثاني عيار حديدي، وكل نوع من هذه العيارات عرضة للنقص، فالعيار الحجري نتيجة كثرة الاستعمال وعوامل التلف والتعرية معرض للكسر، كما أن العيار الحديدي معرض أيضاً للنقص لأنه مكون من عدة قطع قد تفقد إحداها، فيتعرض وزنها للنقص، لذلك تقرر التحول لاستخدام العيارات الاستانبولية المكونة من قطعة واحدة مخروطية الشكل مضبوطة الوزن[٥٩]، والطلب من التجار ضبط العيارات الموجودة، على وزن العيار الاستانبولي[٦٠].

بناء على ذلك طلبت البلدية من جميع التجار العمل على ضبط عياراتهم بموجب العيار الاستانبولي، والصاع الحديدي، والذراع قياس ٧٠ سم، ثم حددت مهلة مدتها خمسة عشر يوماً لضبط العيارات والموازين والمقاييس والمكاييل، على المقياس الأصلي، كما تم اعتماد أشخاص

٥٤. سجل بلدية١٩٢٤م، قرار رقم ٥٩ تاريخ ١٩٢٤/٦/٥م.
٥٥. سجل بلدية ١٩٢٤م، قرار رقم ٩٠ تاريخ ١٩٢٤/٧/٧م.
٥٦. خريسات و أبو سليم سجلات غرفة تجارة،ص :٢٧.
٥٧. الجريدة الرسمية ع ١٥ تاريخ ١٩٢٣/٩/٣م.
٥٨. خريسات و أبو سليم، سجلات غرفة تجارة، قرار رقم ١٤ تاريخ ٣٠ تموز ١٩٢٤م.
٥٩. سجل بلدية ١٩٢٤م ،قرار رقم ١٤٣ تاريخ ١٩٢٤/٨/٢٣م.
٦٠. سجل بلدية ١٩٢٤م، قرار رقم ٣٠٧ تاريخ ١٩٢٤/١٢/٣م.

محددين للقيام بعملية الضبط، إذ طلبت من كل تاجر أن يقوم بمراجعة عيسى الفرح الحداد لضبط مقاييسه وأوزانه على المقياس الأصلي وختمها.

أما بالنسبة للصاع فقد تم تحديد موقع دار البلدية لإجراء عملية ضبطه فيها، وختمه. إضافة إلى قيامها بمنع استخدام العيار من النوع الحجري[٦١] . فقدرت البلدية العائدات من عملية الضبط ١٨٧٥ قرشاً، فاستطاعت تحصيل ٨٨٦ قرشاً منها.

قامت البلدية عام ١٩٢٣م بتنفيذ مشروع ترقيم الدكاكين والشوارع[٦٢] ، ولا تتوافر معلومات عن العدد الحقيقي للدكاكين التي وجدت في أسواق المدينة، فعهدت إلى خليل داود النجار بوضع أرقام عليها، بحيث يتقاضى ثلاثين قرشاً عن كل مائة رقم، تدفعها البلدية، ويتم استردادها من أصحاب الدكاكين، ورصدت في ميزانية عام ١٩٢٣م مبلغ ١٢٧ قرشاً لهذه الغاية، فتم فعلياً دفع مبلغ ١٩٥ قرشاً. وقدرت في ميزانية ١٩٢٣م أنها تستطيع الحصول على مبلغ٣٧٥٠ قرشاً، بدل مظلات وألواح تجارية عن الدكاكين الواقعة في أسواق مدينة السلط ، إلا أنها استطاعت تحصيل مبلغ ١٩٣٥ قرشاً فقط.

نشأت في مدينة السلط صناعة للمشروبات الروحية[٦٣]، نتيجة وفرة إنتاج المدينة من العنب، فيشار إلى وجود أربعة معامل تقطير امتلكها أشخاص مسيحيين من أهالي المدينة[٦٤]، استخدموا حوالي ٨٠ طناً من العنب في عملية التصنيع. ويلاحظ عند تحليل المعلومات الواردة عن صناعة المشروبات أن أصحاب معامل التقطير امتلكوا كروماً حول المدينة، أنتجت كميات كبيرة من العنب، فقد اعترضوا على قيمة تخمين الرسوم المترتبة عليهم، لملتزم الخضار ومقدارها ٣٣,٤٧٥ جنيهاً فلسطينياً، مدعين أن الكميات الواردة إليهم هي من إنتاج كرومهم، فجاء رد المجلس البلدي: إن العنب الوارد إليهم هو بقصد التقطير والتجارة وليس للاستهلاك المنزلي، وعليهم دفع الرسوم المطلوبة منهم[٦٥] .

أنتجت المعامل أحد عشر صنفاً من المشروبات الروحية، إضافة للخل والسبيرتو[٦٦]. كما اجتذبت وفرة إنتاج العنب في المدينة مستثمرين من الخارج، فقد تقدم مستثمر يوناني، من مجلس بلدية السلط، بطلب منحه رخصة إنشاء معمل لإنتاج المشروبات الروحية والخل والسبيرتو، لسد حاجة السوق المحلي، وتصدير الكميات الفائضة عن الحاجة إلى الخارج، وتمت الموافقة له على إنشاء المعمل[٦٧]. فقدرت البلدية أن تلك الصناعة سترفد ميزانيتها بمبلغ قدره ٦٢٥٠ قرشاً.

شهدت مدينة السلط عام ١٩٢٣م، بعض الفعاليات الترفيهية التي قام بها معلم السيرك(البهلوان)

---

٦١. سجل بلدية ١٩٢٣م، قرار رقم ٢٤٣ تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٩م.
٦٢. سجل بلدية ١٩٢٣م، قرار رقم ١٢٥ تاريخ ١٩٢٣/٧/١٤م.
٦٣. صدر قانون استعمال آلات تقطير المشروبات الروحية عام ١٩٢٤،الجريدة الرسمية عدد٧٥ تاريخ ١٩٢٤/١٠/٢٠م
٦٤. سجل بلدية ١٩٢٨م،قرار رقم ٨ تاريخ ١٩٢٨/١/٥م.
٦٥. سجل بلدية ١٩٢٨م، قرار رقم ٣٦ تاريخ ١٩٢٨/١/٢٥م.
٦٦. سجل بلدية ١٩٢٣م، قرار رقم ١٤٣ تاريخ ١٩٢٣/٨/١٥م.
٦٧. سجل بلدية ١٩٢٣م،قرار رقم ١٢٧ تاريخ ١٩٢٣/٧/١٦م.

الحاج عبده المصري[٦٨]، ويبدو أن البلدية توقعت أن تبدأ فعاليات ترفيهية بالمدينة وردت باسم رسم جسار وجنيات وتمثيل روايات، فقدرت قيمة العائدات منها بمبلغ ٢٥٠ قرشاً، إلا أن ما تم تحصيله فعلاً كان أربعين قرشاً، دفعت على قسطين في شهر حزيران وشهر آب من عام ١٩٢٣م.

حصلت البلدية على مبالغ مالية لقاء ديون تحققت لها عن سنوات سابقة امتدت من عام ١٩١٩م-١٩٢٢م، وهي ديون ومطالبات على ملتزمين ورسوم مستحقة، بلغت قيمتها ٧٧٣٠٢٢٠ قرشاً، استطاعت البلدية تحصيل مبلغ ٢٠٩٨٠ قرشاً منها عام ١٩٢٣م.

كما استطاعت البلدية تحقيق أرباح جراء تبديل النقود من الذهب إلى العملة الورقية والمعدنية، فقد نظمت ميزانية بلدية السلط عام ١٩٢٣م بالقرش السوري، ثم تمت معادلتها وفق القرش المصري، فأصبحت الميزانية معتمدة بالعملتين السورية والمصرية اعتباراً من شهر حزيران عام ١٩٢٣م.

و يبدو انه قد توافرت في بلدية المدينة العديد من العملات خلال العهد العثماني والعهد الفيصلي؛ والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين: العملة المعدنية مثل الريال المجيدي، وأجزاؤه، والقرش العثماني: الباره، البرغوث الكبير، البرغوث الصغير. إضافة إلى القرش السوري الذي استخدم خلال العهد الفيصلي. أما النوع الثاني من العملات التي استخدمت في المدينة، فهي العملة الورقية مثل الجنيه المصري، والجنيه الفلسطيني.

توافر في البلدية الريال المجيدي وهو الريال الفضي الذي ضرب في عهد السلطان العثماني عبد المجيد(١٢٣٧هـ/١٨٢١م-١٢٧٧هـ/١٨٦٠م)، وزنه التام ٢٤,٠٥٥غم فضة. يقسم الريال إلى عشرين قرشاً تركياً، ويقسم القرش العثماني إلى أربعين باره[٦٩] ،كما وجدت أجزاء أخرى للقرش مثل البرغوث الكبير(القرطة) الذي تم تسعيره عام ١٩٢٣ بقرش واحد، والبرغوث الصغير الذي تم تسعيره بنصف قرش[٧٠]، وهو يساوي في الأصل ثلاثين باره[٧١]، أي ٧٥% من قيمة القرش التركي[٧٢]. أما الباره فهي وحدة النقد التي ضربت عام ١٦٢٠م، ثم أعيد ضربها أكثر من مرة، وجدت منها فئة ٥ بارات وعشر بارات، وأربعين باره، وهي التي تساوي القرش الفضي العثماني [٧٣].

اهتمت بلدية السلط بمتابعة أسعار العملات التي أصدرتها غرفة تجارة السلط ، حفاظاً على مصالح التجار والأهالي، فأعلنت سعر صرف العملة التركية ليتلاءم، مع سعر صرفها الذي أعلنته غرفة تجارة عمان، وتابعت البلدية تغير أسعار الصرف حفاظاً على حقوقها المترتبة في ذمة

٦٨. سجل بلدية ١٩٢٣ قرار رقم ١٠٤ تاريخ١٩٢٣/٦/٢٣م.

٦٩. طريف،جورج فريد،السلط و جوارها ١٨٦٤-١٩٢١م،منشورات بنك الأعمال،١٩٩٤م،ص:٥٩٠.و سيشار له كما يلي: طريف،السلط. السوارية، نوفان رجا الحمود، عمان و جوارها خلال الفترة ١٢٨١/١٨٦٤-١٣٤٠/١٩٢١م،ط١،منشورات بنك الأعمال،عمان،١٩٩٦م، ص : ٣٨٣، ٣٩٧.و سيشار له فيما بعد كما يلي: السوارية،عمان.

٧٠. سجل بلدية ١٩٢٣م، قرار رقم ٥ تاريخ ١٩٢٣/٤/٤م.

٧١. عن الباره انظر: خليل ساحلي أوغلو، النقود في البلاد العربية،مجلة كلية الآداب،م٢،الجامعة الأردنية،عمان،١٩٧١م، ص:١٠٨.

٧٢. سجل بلدية ١٩٢٤،قرار رقم ٤٦ تاريخ ١٩٢٤/٥/٢٠م.

٧٣. السوارية، عمان،ص : ٢٨٥.

الملتزمين منذ سنوات سابقة، وحفاظاً على موجوداتها من عملات العهود السابقة. إذ قررت غرفة تجارة السلط أن يكون سعر صرف القرش العثماني ثلاثين باره، أي بتخفيض مقداره ١٠% من السعر الأصلي للقرش، واعتبار أن كل برغوثين كبار بقرش ونصف عثماني، أي بما يعادل خمس عشرة بارة[٧٤].

يبدو أن هذا التخفيض جاء نتيجة انخفاض قيمة الريال المجيدي مقابل الجنيه المصري، فقد قررت الحكومة، بناء على طلب المستشار المالي البريطاني، اعتباراً من عام ١٩٢٣م التحول إلى اعتماد الجنيه المصري، باعتباره عملة رسمية متداولة داخل حدود الإمارة، وطلبت الحكومة وفق المادة الثالثة من قانون النقد، تعديل أسعار الريال المجيدي والبرغوث الكبير والبرغوث الصغير حسب سعر صرفها في السوق، وفقاً لسعر صرف الجنيه المصري[٧٥]. فتقرر في شهر أيار أن يكون سعر صرف الريال المجيدي؛ عشرة قروش مصرية[٧٦]، ثم عدل بناء على طلب من الحكومة في شهر كانون الثاني عام ١٩٢٤م، ليصبح سعر الصرف تسعة قروش مصرية[٧٧]، بينما سعر الجنيه فعلياً في السوق يساوي عشرة قروش مصرية[٧٨]، لينسحب التعديل الرسمي على سعر صرف البرغوث الكبير الذي أصبح يساوي نصف قرش، وسعر البرغوث الصغير ربع قرش[٧٩]. واستمر تداول العملة التركية باعتبارها عملة رسمية يتم التعامل بها رسمياً في الإمارة، حتى عام ١٩٢٩م، عندما قررت الحكومة وقف التعامل الرسمي بالعملة العثمانية[٨٠].

و بناء على قانون النقد قررت غرفة تجارة السلط أسعاراً جديدة للعملات المتداولة، فتم تحديد سعر صرف العملات تجاه الجنيه المصري كما يلي: الليرة العثمانية الذهبية تساوي اثنين وتسعين قرشاً مصرياً، الليرة الذهبية الفرنسية تساوي واحداً وثمانين قرشاً مصرياً، الليرة الإنجليزية الذهبية تساوي مائة قرش مصري، أما الريال المجيدي فقد تم تعديل سعره إلى تسعة قروش، على أن يكون سعر صرف كل أحد عشر برغوثاً بتسعة قروش مصرية[٨١] .

ثم أصدرت غرفة تجارة السلط بعد شهرين تسعيرة جديدة للعملات مقابل سعر صرف الجنيه المصري، خفضت بموجبها الليرة الإنجليزية الذهبية إلى سبعة وتسعين قرشاً ونصف القرش المصري. بينما بلغ سعرها الرسمي سبعة وتسعين قرشاً ومائة وخمسة وسبعين مليماً[٨٢]. يبدو أن هذا التعديل جاء نتيجة انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي، نتيجة المصاعب المالية

٧٤. خريسات و أبو سليم، سجلات غرفة تجارة ١٩٢٥م ، قرار رقم ٢٠ تاريخ١٩٢٥/٥/٩م
٧٥. الجريدة الرسمية عدد ٣ تاريخ ١٩٢٣/٦/١١م.
٧٦. سجل بلدية ١٩٢٣م،قرار رقم ٢٠ تاريخ ١٩٢٣/٥/٢م.
٧٧. سجل بلدية ١٩٢٤م،قرار رقم ٣١٠ تاريخ ١٩٢٤/١/٥م.
٧٨. سجل بلدية ١٩٢٤ م، قرار رقم ٤٢٧ تاريخ ١٩٢٤/٣/٣٠م، قرار رقم ١٤٢ تاريخ ١٩٢٤/٨/٢٠م.
٧٩. سجل بلدية ١٩٢٤م،قرار رقم ٤٦ تاريخ ١٩٢٤/٥/٢٠م.
٨٠. الجريدة الرسمية عدد ٢١٣ تاريخ ١٩٢٩/١/١. سجل بلدية ١٩٢٤م، قرار رقم ٢٠١ تاريخ ١٩٢٤/١/٥م.
٨١. خريسات و أبو سليم،سجلات غرفة تجارة١٩٢٥م، قرار رقم ٢١ تاريخ ١٩٢٥/٤/١٦م.
٨٢. الجريدة الرسمية عدد ٣ تاريخ ١٩٢٣/٦/١١م.

والاقتصادية التي بدأت تواجهها بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولتحافظ بقية العملات على سعر صرفها السابق، باستثناء الليرة الذهبية العثمانية التي ارتفع سعرها، ليصل إلى اثنين وتسعين قرشاً ونصف القرش المصري،أي بزيادة أربعة قروش ونصف عن التسعيرة الرسمية[٨٣]، ربما لأن الليرة العثمانية أصبحت عملة ذهبية نادرة، إذ بلغت نسبة الذهب فيها ٩١,٦٥ غم [٨٤]، فاستخدمت كنوزاً وحلياً ومهوراً للنساء.

أما الجنيه المصري فيقسم إلى نوعين: العملة الذهبية، وهي تساوي قيمة العملة الورقية، التي اعتبرت قيمتها مائة قرش مصري[٨٥]. واستمر التعامل بالجنيه المصري إلى أن أبطل التداول به عام ١٩٢٨م، بعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية في ١٩٢٨/٢/٢٠م[٨٦]، ليحل محله الجنيه الفلسطيني بأقسامه بعد صدور قانون النقد الفلسطيني: إذ يقسم الجنيه الفلسطيني إلى مائة قرش، ويقسم القرش إلى عشر ملات فلسطينية ، كما تمت معادلة القرش الفلسطيني بالقرش المصري ، وبالقرش العثماني[٨٧].و استمر التعامل بالجنيه الفلسطيني باعتباره العملة الرسمية الوحيدة التي يتم التعامل بها، حتى صدر قانون النقد الأردني، فأصبح الدينار الأردني العملة الرسمية المتداولة [٨٨].

ثانياً: المصروفات

أما مصروفات البلدية فقد توزعت على عدة أبواب، تمثلت بالدرجة الأولى بالرواتب التي شكلت القسم الأكبر من مصروفات البلدية وهي على النحو الآتي:

١. رواتب رئيس البلدية:

تقاضى رئيس بلدية السلط راتباً شهرياً مقداره ١٢٠٠ قرش، فتم رصد مبلغ ١٤٤٠٠ قرش هي مجموع رواتب ريس البلدية عن ١٢ شهراً. تم دفع مبلغ٩٦٠٠ قرش منها عام ١٩٢٣م، وتدوير مبلغ ٤٨٠٠ قرش إلى ميزانية عام ١٩٢٤م.

يشير دفتر الميزانية إلى أن رئيس البلدية لم يتسلم راتبه بتاريخ محدد، فيلاحظ انه تقاضى راتبه في أوقات متفاوتة على النحو الآتي: ١٩٢٣/٦/٣٠م، ٧/٢٢، ٨/٣١، ١١/٩،٥/٤، وبتاريخ ١٩٢٤/٣/٢٥م تقاضى رواتب شهر كانون الثاني وشهر شباط. يمكن تفسير هذا التفاوت بقدرة البلدية على توفير المبالغ المالية في خزينتها.

٢. رواتب الموظفين:

وجد في بلدية السلط عدد من الموظفين قاموا بمهام متعددة منهم:

الكاتب وأمين الصندوق: جمعت هاتان الوظيفتان في شخص واحد هو إبراهيم سلامة الجراد

٨٣. خريسات و أبو سليم، سجلات غرفة تجارة ١٩٢٥م، قرار رقم ٣١ تاريخ ١٩٢٥/٦/٣١م.

٨٤. السواريه،عمان،ص: ٣٨٧.

٨٥. الجريدة الرسمية عدد٣ تاريخ ١٩٢٣/٦/١١م.

٨٦. محافظة،علي،تاريخ الأردن المعاصر (عهد الإمارة ١٩٢١- ١٩٤٦م)،مطبعة القوات المسلحة،عمان،١٩٧٣م،ص:٦٣

٨٧. الجريدة الرسمية عدد١٨٤ تاريخ ١٩٢٨/٣/٢٤م.

٨٨. الجريدة الرسمية عدد ٩٨٧ تاريخ ١٩٤٩/٧/١م.

النشيوات، الذي استمر في عمله حتى تاريخ ١٩٢٣/١١/٨م، فتم تعيين فرحان قعوار مكانه[٨٩]،بموجب القرار رقم٢٣٠تاريخ ١٩٢٣/١١/٦م على أن تتم مخاطبة الحاكم الإداري لزيادة راتبه ٢٠٠ قرش شهرياً. تقاضى كاتب و أمين الصندوق راتباً شهرياً مقداره ٦٠٠ قرش، وتم رصد المبلغ ومقداره ٧٢٠٠ قرش في ميزانية عام ١٩٢٣م، ثم تمت الموافقة على زيادة راتب فرحان قعوار بموجب القرار رقم ٣٣٩ تاريخ ١٩٢٤/١/٢٧م، اعتباراً من تاريخ تعيينه، ليصبح راتبه ٨٠٠ قرش أي بزيادة ٢٠٠ قرش شهرياً على أن تدفع الفروق من مخصصات الجزاء النقدي التي يتم تحصيلها من المخالفات، فأصبحت المخصصات ٨٢٠٠ قرش. وبررت البلدية هذه الزيادة بأن رواتب الكاتب السابق كانت بالأصل ٨٠٠ قرش، ولكن تم تنزيل مبلغ ٢٠٠ قرش نظراً لعدم كفاءته بعمله. ويلاحظ من خلال المدفوعات الواردة في ميزانية عام ١٩٢٣م: أن الكاتب تقاضى رواتبه بانتظام مع نهاية كل شهر، فاستلم مبلغ ٥٨٠٠ قرش عن عام ١٩٢٣م،و جرى تدوير مبلغ ٢٤٠٠ قرش إلى ميزانية عام ١٩٢٤م.

٣. رئيس المفتشين: (الجلاوزة)

وجدت وظيفة رئيس المفتشين في البلدية شغلها في البداية طعمة الياس حداد، وبسبب هجرته إلى أميركا، تم تعيين شفيق مهيار[٩٠] مكانه، بموجب القرار رقم ٢١٥ تاريخ ١٩٢٣/١٠/٢٩م، براتب شهري مقداره ٣٥٠ قرشاً، إضافة لخمسة قروش يتقاضاها عن كل مهمة يقوم بها بمرافقة أعضاء المجلس البلدي[٩١].

رصد في ميزانية عام ١٩٢٣م مبلغ ٤٢٠٠ قرش رواتب لرئيس المفتشين، تقاضى منها ٣٣٩٥ قرشاً و٧ بارات، نظراً لحسم خمسة قروش من راتبه بموجب القرار رقم ٢١٠ تاريخ ١٩٢٣/١٠/٢٨م، بسبب تقصيره في أداء مهامه، وتم تدوير قيمة بقية الرواتب ومقدارها ٨٠٤ قروش و٣ بارات إلى ميزانية عام ١٩٢٤م.

ساعد رئيس المفتشين ثلاثة من المفتشين، حيث يشير القرار رقم ٨٣ والقرار رقم ٨٤ تاريخ ١٩٢٣/٦/١٠م، إلى عبد الرحمن السلحوبي، ومحمد رسول الكردي، كما يشير القرار رقم ٤٢٨ تاريخ ١٩٢٤/٣/٣١م، إلى المفتش الثالث حمد الله الأحمد. تقاضى كل منهم راتباً مقداره ٣٠٠ قرش شهرياً، فتم رصد ٩٠٠ قرش شهرياً لهم في الميزانية، بمجموع بلغ ١٠٨٠٠ قرش سنوياً، دفع منها ٨١٠٠ قرش عن عام ١٩٢٣م، وتم تدوير ٢٧٠٠ قرش إلى ميزانية عام ١٩٢٤م.

٤. الآذن

عمل في البلدية آذن هو: علي حمدان حسين الخليفات[٩٢]، ثم قبلت استقالته من العمل في البلدية، بموجب القرار رقم ٦٦ تاريخ١٩٢٣/٥/٢١م، بسبب رغبته بممارسة أعماله الخاصة، فتم تعيين

٨٩. الجريدة الرسمية عدد ٩٨٧ تاريخ ١٩٤٩/٧/١م.
٩٠. العمد،أحسن الربط،ص: ٢٣٥.
٩١. العمد و خريسات، ملامح،ص: ٢٩.
٩٢. العمد، أحسن الربط،ص: ٣٩٥.

مصطفى ياسين الكايد مكانه بموجب القرار رقم ٦٩ تاريخ١٩٢٣/٥/٢١م براتب قدره ١٥٠ قرشاً شهرياً. ولكنه ما لبث أن استقال بسبب التحاقه بسلك الجندية، فتم تعيين جميل مصلح العبد عوضاً عنه وبنفس الراتب بموجب القرار رقم١٤٧ تاريخ١٩٢٣/٩/٥م. يلاحظ أن بند رواتب آذن البلدية في ميزانية عام ١٩٢٣م، قد نظم على أساس رواتب علي الحمدان الخليفات، فتم رصد مبلغ ٢٤٠٠ قرش سنوياً، على أن تدفع شهرياً بواقع ٢٠٠ قرش، وتدوير ٦٠٠ قرش إلى ميزانية عام ١٩٢٤م.

٥. الدلال

يعتبر الدلال من موظفي البلدية، تقاضى راتباً شهرياً مقداره ١٠٠ قرش، تم رصدها في ميزانية عام ١٩٢٣م، فدفع منها ٩٠٠ قرش وتم تدوير ٣٠٠ قرش إلى ميزانية عام ١٩٢٤م.

٦. المحامي

تعاقدت البلدية مع المحامي نظمي عبد الهادي ليقوم بمتابعة قضاياها لدى المحاكم، بمسمى وظيفي (الوكيل العمومي)، اعتباراً من عام ١٩٢٢م، براتب سنوي مقداره ٢٤٠٠ قرش، جرى تنزيلها إلى النصف أي ١٢٠٠ قرش سنوياً عام ١٩٢٣م، نظراً لضعف موارد البلدية، ولضرورة الاقتصاد في النفقات، تنازل من تلقاء نفسه عن ثلث أجرته لتصبح ٨٠٠ قرشاً سنوياً تدفع على قسطين، كما ورد في القرار رقم ٨٧ تاريخ ١٩٢٤/٧/٢م.

رصد في ميزانية عام ١٩٢٣م مبلغ ٥٧٥٠ قرشاً، منها ٣٧٥٠ قرشاً في بند الأجور، ثم تمت إضافة مبلغ ٢٠٠٠ قرش، جرى حسمها من مخصصات تعمير الطرق. تقاضى وكيل البلدية رواتبه منها بواقع ٨٠٠ قرش بتاريخ ١٩٢٣/٥/١٣م، و٤٠٠ قرش بتاريخ١٩٢٣/١٠/٢٥م، مما يعني أن تخفيض الراتب جاء اعتباراً من عام ١٩٢٤م. كما أن المجلس البلدي قام بزيادة مخصصات الدعاوى قي ميزانية عام ١٩٢٣م، نظراً لكثرتها، وارتفاع تكاليفها، وتباعد أماكن أقامتها، فقد قامت البلدية بدفع أجور مواصلات المحامي من السلط وإليها، ورسوم الدعاوى والطوابع، فبلغت قيمة مصروفات هذا البند ٥٣٦٢ قرشاً.

٧. التعمير والإنشاء

خصص المجلس البلدي مبالغ مالية للقيام بأعمال التعمير والإنشاء للمرافق العامة، فتم رصد مبلغ ١٦٢٣٣ قرشاً لفتح الطرق العمومية، وتبليطها وفق الأسس الهندسية بحيث تظهر بطراز معماري واحد. يلاحظ أن البلدية قد اعتمدت في أعمالها على استشارة أصحاب الخبرة في مجال البناء[٩٣]. ونظراً لضعف إمكانيات البلدية المادية، فقد لجأت إلى تحصيل المبالغ المالية المصروفة على التعمير، من أصحاب الأملاك الواقعة على الطرق التي تقوم بإنشائها، ويبدو أن تلك الطرق غير نافذة، فتم بموجب القرار رقم ٢٢ تاريخ ١٩٢٣/٤/١٩م، توزيع مبلغ ٢٠٨٠ قرشاً هي تكلفة إنشاء الرصيف المار من أمام منزل الأشخاص الواردة أسماؤهم في القرار، كل حسب اقتداره، الأغنياء تقرر عليهم ٢٠٠-٤٠٠ قرش، والبقية يدفعون خمسين قرشاً. وكذلك تم توزيع مبلغ ١٣٩

٩٣. العمد و خريسات،ملامح،ص: ٣٣-٣٨.

ريالاً مجيدياً، بدل تكسير الصخرة ورصف الطريق المارة من أمام بيوت الأشخاص الواردة أسماؤهم في القرار رقم ٢٣ تاريخ١٩٢٣/٤/٢٢م، كل حسب اقتداره.

كما لجأت البلدية في بعض الأحيان إلى اقتسام التكلفة مع المنتفعين، إذا كانت تلك الطريق عمومية نافذة، مثل عقبة الحدادين – الواصلة بين سوق الاساكفة والقلعة– كما هو وارد في دفتر الميزانية. أما المرافق العمومية مثل الأقبية وعين الماء الشرقية الكائنة أمام المسجد الصغير، فقد تحملت البلدية تكلفة تعميرها كاملة بمبلغ٢٤٦٤ قرشاً. كما رصدت البلدية في ميزانيتها تكاليف إنشاء الحديقة (الجنينة) التي قدرت بمبلغ٢٥٠٠٠قرش.

٨. الإنارة

اضطلعت البلدية بمهمة إنارة الشوارع والطرق العامة[٩٤]. تعد إنارة البلدة احدى المهام الصعبة التي تصدت لها البلدية نظراً لعدة أسباب: أولها طبيعة البلدة الجبلية، التي تهب عليها رياح تؤدي إلى عدم استمرار القناديل مشتعلة طوال الليل، خاصة في فصل الشتاء، فتعرض ملتزم التنوير إلى عقوبات في أوقات متعددة، نتيجة عدم استمرار المصابيح مضاءة طوال الليل. وثاني تلك الأسباب يتضح من ارتفاع تكلفة الإنارة، وانعكس هذا الارتفاع بعدم كفاية المخصصات المرصودة للإنارة، فيلاحظ أن البلدية لم تستطع الوفاء بالتزاماتها في بند الإنارة عن عام ١٩٢٢م، البالغة ١٢٧٤ قرشاً. وثالث تلك الأسباب يتمثل بالعبث الحاصل في وسائل الإنارة، فقد تعرضت القناديل للكسر والإتلاف مرات متعددة.

قامت البلدية بالجمع بين رسم التنوير ورسم التنظيف، على أن يتم تحصيل تلك المبالغ بواقع قرشين عن كل دار وقرشين عن كل دكان شهرياً، حسب الكشوف الواردة من دائرة الويركو والتمتع. فقد فرضت الدولة العثمانية ضريبة الويركو بموجب خط شريف كلخانة ١٨٣٩م الذي جاء فيه:"يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب"ثم صدر نظام الويركو عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، وبعدها صدرت أسس تحصيل ضريبة الويركو عام ١٢٨٦هـ/١٨٧٠م، بحيث تقسم الضريبة إلى قسمين:القسم الأول هو ويركو الأملاك والعقارات. والقسم الثاني هو ويركو التمتع الذي فرض بموجب المادة الرابعة من النظام، بحيث تحصل نسبة معينة من مداخيل الأشخاص الذين يعملون بالتجارة والصناعة أو يزاولون حرفاً [٩٥].

يمكن الاستنتاج من هذا الإجراء أن البلدية قد سعت إلى تحصيل المبالغ المالية المترتبة لها على كل بيت حسب الأسس المطبقة في تحصيل الويركو. كما أن البلدية هدفت من وراء هذا الإجراء ضمان الحصول على مبالغ مالية شهرياً، تستطيع من خلالها إدامة الإنارة في المدينة، خاصة مع ارتفاع تكلفة الإنارة وأثمان المحروقات.

يبدو أن البلدية قامت عام ١٩٢٣م بتجديد شامل لوسائل الإنارة المستخدمة في تلك الفترة،

٩٤. للمزيد من المعلومات عن الإنارة انظر: العمد وخريسات،ملامح،ص: ٢٣-٢٥.

٩٥. الدستور١،ص : ٢. ٢: ٢٧. مجموعة القوانين٣،ص: ٣٥٣، ٣٥٨ . عوض، عبد العزيز،الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف،القاهرة،١٩٦٩م، ص: ١٧٠، ٢٩١.

فخصصت في ميزانيتها مبلغ ٢٦٠٠٠ قرش للتنويرات، واشترت لوكسات جديدة من القدس بمبلغ ٣٤٠٤ قروش، إضافة لما قامت بشرائه من تجار المدينة. اعتمدت البلدية على الكاز والسبيرتو في إنارة اللوكسات، فتم تخصيص مبالغ مالية طائلة لشراء تلك المتطلبات، عجزت البلدية عن الوفاء بها، كما هو واضح من دفتر الميزانية، فتم تدوير ما يزيد عن ٢٠٠٠٠ قرش إلى ميزانية عام ١٩٢٤م. ويظهر الحرص على المال العام من خلال قراءة المبالغ المالية المخصصة لبند المحروقات الخاص بالبلدية، فتم تخصيص مبلغ ٢٥٠ قرشاً، صرف منها ١٥٦ قرشاً، وتدوير ٩٤ قرشاً لميزانية عام ١٩٢٤م.

٩. مساعدة الفقراء

كانت مساعدة الفقراء والمساكين من المهام المنوطة بالبلدية[٩٦]، فخصصت مبلغ ٥٠٠٠ قرش في ميزانية عام ١٩٢٣م، جرى صرف ٢١١٥ قرشاً منها عام ١٩٢٣م، وتدوير الباقي منها إلى ميزانية عام ١٩٢٤م.

١٠. القرطاسية

قامت البلدية بشراء القرطاسية اللازمة لأعمالها المكتبية، مثل الدفاتر ووصول المقبوضات، ويمكن القول أن البلدية قامت بشراء القرطاسية من مدينة القدس،التي تتوافر فيها المطابع في تلك الفترة. فخصصت البلدية في ميزانية ١٩٢٣م، مبلغ ١٠٠٠ قرش لشراء القرطاسية، اتضح مع اقتراب نهاية العام؛ أن البلدية تحتاج إلى مبالغ مالية أكثر مما رصدته في الميزانية، بسبب تزايد إعمالها، فتم خصم ٥٠٠ قرش من مخصصات المفروشات التي يشير سجل البلدية أنها زائدة عن الحاجة[٩٧]، لتصبح مخصصات القرطاسية ١٥٠٠ قرش. مع ذلك يلاحظ أن البلدية احتاجت إلى مبالغ مالية متزايدة لتغطية احتياجاتها من القرطاسية، إذ يتضح أن ما قامت البلدية بصرفه فعلياً بلغ ١٥٢٦ قرشاً حسب ما ورد في ميزانية عام ١٩٢٣م.

١١. المصروفات الطارئة

شكلت المصروفات الطارئة جزءاً مهماً من ميزانية البلدية، فتم رصد مبلغ ١٦٥٠ قرشا لتجهيز وتكفين الموتى من الفقراء أو الغرباء، ومبلغ ٢٥٠٠ قرش للحفلات والأعياد الوطنية، تم صرف ٢٠٥٩ قرشاً منها. إضافة إلى ١٠٠٠٠ قرش للولائم الوطنية والمصروفات غير الاعتيادية، فضلاً عن تصليح أثاث وأبواب البلدية. و١٥٠٠٠ قرش، صرف منها ١٣٩ قرش في شهر حزيران١٩٢٣م، وشهر كانون الثاني ١٩٢٤م. ورصد مبلغ ١٠٠٠٠ قرش للصيدلية التي لم يرد ذكر لمصروفاتها في دفتر الميزانية، أو في سجلات البلدية.

---

٩٦. الدستور١،ص : ٢. ٢: ٢٧. مجموعة القوانين٣،ص: ٣٥٣، ٣٥٨ . عوض، عبد العزيز،الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف،القاهرة،١٩٦٩م، ص: ١٧٠، ٢٩١.

٩٧. سجل بلدية ١٩٢٣م، قرار رقم ٢٢٦ تاريخ ١٩٢٣/١٢/١٦م.

Al-Salt Municipality Budget 1923 (A Socio-Economic Study)

Eissa Suliman Abu Salim*

ABSTRACT

This study investigate the Socio-Economic activities in the Jordanian city of Al-Salt ,based on a new record, it's treasury during 1923. records of the municipal council and the available historical information is aided by other sources and related modern studies. The study highlights on the socio-economic conditions of the city, and the achievements of the municipality through its budget.

KEYWORDS: Al- Salt , budget, Municipal.

* History Department, Mu'tah University.
Received on 22/10/2014 and accepted for publication on 4/6/2015.